بعد تدشين المرشحين لحملاتهم الانتخابية والدعائية

«حرب الشائعات» ... تجوب «السوشيال ميديا»

إدارة شؤون الانتخابات

لافي السبيعي

في الوقت الذي دشن فيه المرشحون حملاتهم الانتخابية بإقامة المقار ، ونصب الخيام ، وبدء الندوات ، بدأت من ناحية أخرى "حرب الشائعات" على وسائل التواصل الاجتماعي.

في هذا الإطار نفت وزارة الداخلية ماتم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي عن ضبط مجموعة من الأشخاص بتهمة شراء الأصوات مؤكدة انها في حال ضبط اي واقعة سيتم الاعلان عنها فورا في مواقعها الرسمية وبكل شفافية.

وقالت وزارة الداخلية في بيان صحفي للادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني أمس الاحد ان قطاعاتها المختصة تعمل بكل جهد لرصد اي مخالفات من شأنها افساد العملية الانتخابية وستتخذ كافة الاجراءات القانونية بحق المخالفين.

واهابت بالجميع تحري الدقة فيما يتم نشره او تداوله من اخبار وعدم الانجراف وراء الحسابات في وسائل التواصل الاجتماعي واخذ المعلومة من مصادرها الرسمية تجنبا للوقوع تحت المساءلة القانونية.

على صعيد متصل أكد الوكيل المساعد للصحافة والنشر والمطبوعات بالتكليف لافي السبيعي ضرورة التزام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية بالأنظمة والقوانين والقرارات المنظمة لشروط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج لانتخابات مجلس الأمة 2022 وبالقرار الوزاري رقم 143/2016.

وأضاف السبيعي في بيان صحفي أمس الأحد إنه لوحظ أن "بعض الوسائل الإعلامية مازالت تعلن عن نتائج استطلاعات وتحليلات تحاول من خلالها توجيه الرأي العام بشأن انتخابات مجلس الأمة".

وأوضح أن ذلك يتم "عبر تقديم برامج واستطلاعات رأي وتحليلات تتجاوز حدود ما تتيحه القوانين والتشريعات على نحو يوحي بالانتصار لطرف معين دون آخر من غير امتلاك قاعدة بيانات ومعلومات من جهة أو مركز متخصص بإجراء مثل تلك الاستطلاعات ما يخالف المادة "6" من القرار الوزاري رقم 143/2016".

وشدد على ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات التي تنظم العمل الإعلامي في دولة الكويت وما جاء بالقانون رقم 3/2006 "قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته" والقانون رقم 61/2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع ولائحته والقانون رقم 8/2016 بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني ولائحته.

وبين أن وزارة الإعلام ستتخذ إجراءاتها القانونية اللازمة بحق تلك الوسائل الإعلامية والقنوات والمنصات الإلكترونية المخالفة للنشر والبث من دون ترخيص من خلال إحالتها إلى النيابة العامة.

من ناحية أخرى تقدم مرشحان إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية أمس الأحد بطلب التنازل عن خوض انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الـ17 "أمة 2022" المقرر عقدها في الـ29 من سبتمبر الجاري. وتنازل عن خوض الانتخابات في الدائرة الثانية المرشحة أمل حاتم الحربي والمرشح حمد عيدان الرشيد ليكون إجمالي المتنازلين ثمانية مرشحين منذ فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الأمة يوم الاثنين الموافق 29 أغسطس الماضي.

ووفقا لقانون الانتخاب فإن باب التنازل سيبقى مفتوحا أمام المرشحين حتى 22 سبتمبر الجاري "قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل".

"الداخلية": لا صحة لضبط مجموعة من الأشخاص بتهمة شراء الأصوات

في حال إيجاد أي واقعة سيتم الإعلان عنها فورا في مواقعنا الرسمية وبكل شفافية

قطاعاتنا تعمل بكل جهد لرصد أي مخالفات من شأنها إفساد العملية الانتخابية

نهيب بالجميع تحري الدقة فيما يتم نشره من أخبار وعدم الانجراف وراء حسابات "التواصل"

" الإعلام": ضرورة التزام وسائل الإعلام بالأنظمة والقوانين في تغطيتها "أمة 2022"

بعض الوسائل الإعلامية مازالت تعلن عن نتائج استطلاعات وتحليلات بشأن الاقتراعات

مرشحان يتنازلان عن خوض انتخابات "أمة 2022" والإجمالي وصل ثمانية

أحد المقار الانتخابية

حرب الشائعات بدأت مع بدء الحملات الانتخابية

وزارة الإعلام

وزارة الداخلية

أكد أن هذا الاتهام يأتي في إطار حملة تستهدفه

الشحومي: أنتظر «الفزعة» يوم الانتخاب وسأتقدم ببلاغ للنيابة ضد من اتهمني

أحمد الشحومي

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة السابق، مرشح الدائرة الأولى أحمد الشحومي أنه سيقدم، صباح اليوم، بلاغاً إلى النيابة ضد من اتهمه بشراء الأصوات عن طريق مناديبه، معتبراً أن هذا الاتهام يأتي في إطار حملة تستهدفه وأنه لن يحيد عن خطه الوطني بالدفاع عن الوطن وسمو الأمير وولي العهد والمواطنين.

ودعا الشحومي المواطنين إلى الوقوف معه ضد ما أسماه بـ "الإشاعات"، طالباً من أهل الكويت "الفزعة في يوم الانتخاب".

أكدت أنها تتابع ما يدعيه في بعض وسائل الإعلام و"الميديا"

«نزاهة»: مرشح قدّم بلاغاً عن وقائع فساد.. دون مستندات تدعم بلاغه

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

قالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» إنها تتابع ما يدعيه أحد المرشحين لانتخابات مجلس الأمة في بعض وسائل الإعلام ومن خلال مقاطع مصورة منشورة على حسابه الشخصي، بأنه تقدم للهيئة ببلاغ عن وقائع فساد وقدم ملف كامل لمجموعة من التجاوزات على المال العام، وحيث أن ما ورد بهذه التصريحات والتسجيلات يتضمن مغالطات كبيرة وتزييفاً للحقائق، يهم الهيئة تبياناً للحقائق الثابتة في سجلاتها ووضعاً للأمور في نصابها الصحيح، توضيح الآتي:

أولاً: أن المدعي تقدم للهيئة ببلاغ قبل شهر تقريباً من خلال تعبئة النموذج المعد لهذا الغرض بالهيئة فقط ودون أن يقدم أي مستندات تدعم بلاغه، وقد تمت أفادته بأن ما تقدم به لا يصلح لأن يكون بلاغاً تتعامل معه الهيئة لافتقاده للشروط الموضوعية والشكلية التي حددها القانون في البلاغات التي تكون مقبوله لدي الهيئة، وبالتالي لم يقيد ما تقدم به المدعي بلاغاً في سجلات الهيئة الرسمية، وعلى إثر ذلك وعد المدعي بأنه سوف يقدم للهيئة توضيحاً لبلاغه ومستندات تدعم ما ضمنه فيه.

ثانياً: لم يقم المدعي بمراجعة الهيئة لأكثر من 3 أسابيع مما حدا بالمختصين في الهيئة للتواصل معه والطلب منه استيفاء بلاغه وتم اعطاؤه موعداً للحضور، وليس كما يدعي بأنه راجع الهيئة من تلقاء نفسه.

ثالثاً: لدى حضور المدعي للهيئة في الموعد المحدد له من الهيئة لم يقدم سوي مجموعة من الأوراق والمستندات التي يرى أنها مخالفة من وجهة نظره الشخصية، ولا تصلح لإقامة دعائم بلاغه حسب قانون الهيئة، وبالتالي لم يقيد بلاغاً في سجلات الهيئة لعدم اكتمال شروط قيد البلاغات، وتم إبلاغه حضورياً بذلك.

لذا تهيب الهيئة بالمدعي وكافة المعنيين مراعاة الدقة والشفافية فيما يتداولونه من اخبار عن عمل الهيئة، حتى لا تضطر آسفة لتفعيل قانون الهيئة فى هذا الشأن.

أكد أنه لا يستغرب هذا الهجوم السافر فقد تعرض الرموز الوطنية إلى مثل ذلك من قبل

روح الدين: إجراءات قانونية لردع من يلفق التهم ومواقفي آذت أطرافا عدة

قال النائب ووزير الإعلام السابق د. حمد روح الدين إن مواقفه في البرلمان آذت أطراف عدة ما أدت إلى إطلاق شائعات عنه.

وأضاف روح الدين في بيان له «أعلن أن ثقة الأمة التي حظيت بها متشرفاً في انتخابات مجلس الأمة 2020 بـ 3783 صوت بالمركز الرابع، قد آذت أطراف عدة، وأن مواقفنا المبدئية في البرلمان واستخدامنا لأدوات الرقابة والتشريع بكل بسالة وشجاعة وقوة قد زادت في إيذاءهم أكثر، حيث تعروا جميعاً منذ الجلسة الأولى بمواقفهم المخزية وتنازلهم عن دورهم في الحفاظ على مكتسبات الأمة».

وزاد روح الدين «لا أستغرب هذا الهجوم السافر، قبل ذلك تعرض الرموز الوطنية وكبار العمل البرلماني إلى مثيل ذلك من إشاعات وأكاذيب وبهتام بيّن، وهم براءة منهم براءة الذئب من ابن يعقوب».

وختم روح الدين بيانه قائلاً «كما عهدتموه مني من عدم تقديم البلاغات أو الشكاوي المتعلقة في وسائل التواصل الاجتماعي إلا أن ما أقدم عليه البعض من زج اسمي في موضوع لا يمت لي بثمة صلة أو حتى رابط، فكان لزاماً علي اتخاذ الاجراءات القانونية بحق من اتخذ من تلفيق التهم ورمي الناس بالباطل وظيفة يتكسب منها ويؤذي غيره بها، فسنتقدم بالبلاغات والاجراءات القانونية اللازمة لردع من مارس مثل هذه الممارسات».

حمد روح الدين